خالق السواد اذ لا معنى للخالق والاسود الا من قام به الخلق والسواد وهما
واحد محلهما واحد وهذا كله مبني على كون الحكم مغايرا الفعل والمفعول
ضرورة ثم ينبغي للعاقل ان يتامل في امثال هذه المباحث ولا ينسب
الى الراسخين من علما الاصول ما يكون استحالته ... على من
له ادنى تمييز بل يطلب لكلامهم محملا يصلح محلا لنزاع العلما وطرقا للعقلا
فان من قال التكوين عين المكون اراد ان الفاعل اذا ... فليس ههنا
الا الفاعل والمفعول واما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والايجاد
ونحو ذلك فامر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل الى المفعول
ليس امرا محققا مغايرا للمفعول في الخارج ولم يرد ان مفهوم التكوين
هو بعينه مفهوم المكون ليلزم المحالات وهذا كما يقال ان الوجود
عين الماهية في الخارج بمعنى انه ليس في الخارج للماهية تحقق ولعارضها
المسمى بالوجود تحقق اخر حتى يجتمعا اجتماع القابل والمقبول كالجسم
والسواد بل الماهية اذا كانت فكونها هو وجودها لكنهما متغايران
في العقل بمعنى ان للعقل ان يلاحظ الماهية دون الوجود وبالعكس
فلا يتم ابطال هذا الراي الا باثبات ان تكون الاشيا وصدورها عن
البارى تعالى يتوقف على صفة حقيقية قايمة بالذات مغايرة للقدرة
والارادة والتحقيق ان تعلق القدرة على وفق الارادة بوجود المقدور
لوقت وجوده اذا نسب الى القدرة يسمى ايجابا له واذا نسب الى القادر
يسمى الخلق والتكوين ونحو ذلك فحقيقته كون الذات بحيث تعلقت قدرته
بوجود المقدور لوقته ثم يتحقق بحسب خصوصيات المقدورات خصوصيات
الافعال كالترزيق والتصوير والاحيا والاماتة وغير ذلك الى ما لا
يكاد يتناهى واما كون كل من ذلك صفة حقيقية ازلية فمما تفرد به
بعض علما ما ورا النهر وفيه تكثير للقدما جدا وان لم يكن متغايرة وان
الاقرب ما ذهب اليه المحققون منهم وهو ان مرجع الكل الى التكوين
فانه ان تعلق بالحياة يسمى احيا وبالموت اماتة وبالصورة تصويرا

وبالرزق

وبالرزق ترزيقا الى غير ذلك فالكل تكوين وانما الخصوص خصوصية
التعلقات م والارادة صفة لله تعالى ازلية قائمة بذاته تعالى ش
كرر ذلك تاكيدا وتحقيقا لاثبات صفة قديمة لله تعالى تقتضي تخصيص
المكونات بوجه دون وجه وفي وقت دون وقت لا كما زعمت الفلاسفة
من انه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالارادة والاختيار والنجارية
من انه مريد بذاته لا بصفته وبعض المعتزلة من انه مريد بارادة
حادثة لا في محل والكرامية من ان ارادته حادثة في ذاته والدليل
على ما ذكرنا الايات الناطقة باثبات صفة الارادة والمشية
لله تعالى مع القطع بلزوم قيام صفة الشي به وامتناع قيام الحوادث
بذاته تعالى وايضا نظام العالم ووجوده على الوجه الاوفق الاصلح
دليل على كون صانعه قادرا مختارا وكذا حدوثه اذ لو كان صانعه
موجبا بالذات لزم قدمه ضرورة امتناع تخلف المعلول عن علته الموجبة
م ورؤية الله تعالى ش بمعنى الانكشاف التام بالبصر وهو معنى
اثبات الشي كما هو بحاسة البصر وذلك انا اذا نظرنا الى البدر ثم
غمضنا العين فلا خفى فانه وان كان منكشفا لدينا في الحالين لكن
انكشافه حال النظر اليه اتم واكمل ولنا بالنسبة اليه حالة مخصوصة
هي المسماة بالرؤية م جائزة في العقل ش بمعنى ان العقل اذا خلي ونفسه لم يحكم
بامتناع رؤيته ما لم يقم له برهان على ذلك مع ان الاصل عدمه وهذا
القدر ضروري فمن ادعى الامتناع فعليه البيان وقد استدل اهل الحق
على امكان الرؤية بوجهين عقلي وسمعي تقرير الاول انا قاطعون برؤية
الاعيان والاعراض ضرورة انا نفرق بالبصر بين جسم وجسم وعرض
وعرض ولا بد للحكم المشترك من علة مشتركة وهي اما الوجود او الحدوث
او الامكان اذ لا رابع يشترك بينهما والحدوث عبارة عن الوجود بعد
العدم والامكان عن عدم ضرورة الوجود والعدم ولا مدخل
للعدم في العلية فتعين الوجود وهو مشترك بين الصانع وغيره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)